مختارات من الصحف العبرية

العدد 4290، 25-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

فلسطينيات مع أولادهن يجري اخلاؤهم من محيط مستشفى الشفاء (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

غاي فارون: الآن بات واضحاً أنه يجب تغيير الاتجاه في الشمال 2

أنشيل بيبر: من دون قدرة على إدارة الحرب، غالانت يستغل قانون الإعفاء من أجل دفع الائتلاف إلى الانهيار 4

آساف ميدني: مشكلة اليوم التالي، ما الذي يخفيه نتنياهو وأيزنكوت وغانتس عن الجمهور 7

أخبار وتحليلات

غالانت يتوجه إلى واشنطن لضمان تدفُق المساعدات الأمنية الأميركية إلى إسرائيل 9

كاتس: الأمم المتحدة باتت منظمة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل 11

تقرير: غانتس يهدّد بالانسحاب من حكومة الطوارئ في حال قيام ائتلاف نتنياهو بتمرير قانون التجنيد الجديد من دون إلزام الشبان اليهود الحريديم بالخدمة في صفوف الجيش 12

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

غاي فارون – مراسل القناة في الشمال
"N12"، 2024/3/24

الآن بات واضحاً أنه يجب تغيير الاتجاه في الشمال

- لقد حان الوقت لتحديث الخطط، فالشمال لا يستطيع الانتظار حتى نهاية المعركة في غزة. في 8 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أي بعد يوم واحد من الهجوم القاتل الذي قامت به "حماس" ضد دولة إسرائيل، أطلق حزب الله مجموعة من الصواريخ على مزارع شبعا، ومنذ ذلك الوقت، تم إطلاق أكثر من 3000 قذيفة، وتقريباً 1000 صاروخ مضاد للدروع، وعشرات المسيّرات، وقُتل 19 جندياً ومواطناً في ضربات قاتلة حتى اليوم.
- وقررتْ دولة إسرائيل الرد على نيران حزب الله بضرب مواقع للحزب "الإرهابي"، لكنها اختارت المحافظة على حدة النيران تحت سقف الحرب، والامتناع من فتح معركة شاملة من رؤية ترى أنه يجب المحافظة على القوة الأساسية في الجنوب. وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ قرار، بصورة غير مسبوقة، بإخلاء عشرات البلدات التي تحوي نحو 65,000 مواطن، وهذا القرار كان نابعاً من التخوُف من اختراق "مخربين" البلدات كما حدث في الجنوب، إلاّ إن تنفيذه جاء بعد نشر قوّات كبيرة من الجيش على طول الحدود.
- ربما كانت استراتيجيا الجبهة الثانوية صحيحة في بداية المعركة، لكن وبعد مرور نحو نصف عام، فقد حان الوقت لتحديث الخطط وتغيير طريقة العمل. وفي الآونة الأخيرة، تتنقل العائلات من مكان إلى آخر في البلد، وتبحث، من جهة، عن الاستقرار، ومن جهة أُخرى، تتمسك بأي أمل للعودة إلى منازلها التي تركتها، والتي دُمّر المئات منها بسبب إطلاق النار. لكن وبتحليل بارد ومؤلم، فإن السبب الرئيسي لإجلاء السكان من منازلهم لم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يتغير، والشعور بالأمان لم يصل إلى الشمال بعد.

- وأكثر ما يُقلق سكان الشمال الآن هو اللامبالاة؛ فالجمهور بصورة عامة، والعالم والحكومة اعتادوا حقيقة أن هناك عشرات القذائف تُطلَق كل يوم على إسرائيل من لبنان، وأن المدرسة في منطقة كفار بلوم لم يتم إخلاؤها، ويجري التعليم فيها لمدة 4 ساعات في اليوم، وهذا لأنه لا يوجد ما يكفي من المباني المحمية، كما تم أيضاً إجلاء جزء من الطاقم التدريسي. أمّا الخدمات الصحية، فهي أيضاً تعمل في نموذج الطوارئ من دون طبيب أطفال، والمراكز التجارية تعمل أيضاً بصورة جزئية، إلاّ إن الخضار والفواكه واللحوم والأسماك باتت أمراً من الصعب الحصول عليه. ومن التأثيرات الأُخرى للوضع في الشمال أن آلاف المصالح التجارية أوقفت أعمالها وأخرجت العمال إلى إجازة غير مدفوعة، بالإضافة إلى أن دفعات البطالة ستتوقف هذا الشهر، وأماكن العمل لا تزال متوقفة، ولا يبدو أنها ستعود إلى العمل قريباً.
- وفي هذه النقطة، يجب توضيح أن بعض الأضرار غير قابلة للإصلاح؛ فكثير من المصالح التجارية انهارت، وبعض الشركات تنقل أعمالها إلى الجنوب، ومئات العائلات التي لديها أطفال لن يعودوا إلى منازلهم في جميع الأحوال، ويُضاف إلى هذا كلّه أن مع كل يوم يمر هنا، يرتفع الثمن. لذلك، فإنه على الرغم من الرغبة بفصل الجبهات، فإنه لا يوجد لدى دولة إسرائيل خيار "تجميد" الوضع في منطقة واسعة من البلاد والاكتفاء بردّ محدود في مقابل "إرهاب" لا يتوقف من لبنان. وفي الوقت الذي يتحدّث فيه رئيس حكومة لبنان، نجيب ميقاتي، أمام العالم عن العدوان الإسرائيلي، فإن حكومة إسرائيل تختار عدم تدفيع دولة لبنان ثمن دعمها لحزب الله والتنظيم "الإرهابي" الذي يشكل جزءاً من برلمانها.
- إن عناصر الجيش وقيادة الشمال أثبتوا في الأشهر الطويلة الأخيرة أن لديهم قدرات إحباط عالية، وقد ألحقوا الضرر بقدرات حزب الله، لكن استمرار المحافظة على المعادلات التي يفرضها حزب الله يخدم الآن فقط العدو، ولا يدفع في اتجاه عودة سكان الجليل إلى بيوتهم بأمان تام. وكما لا يوجد لدولة إسرائيل رصيد لا ينتهي أمام المجتمع الدولي، كذلك لا يوجد

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لديها رصيد لا ينتهي أمام سكان الشمال الذين يحاولون حساب عدد الأعياد التي سيمضونها بعيداً عن منازلهم.

<u>أنشيل بيبر – صحافي</u>
"هآرتس"، 2024/4/25

من دون قدرة على إدارة الحرب، غالانت
يستغل قانون الإعفاء من أجل دفع الائتلاف إلى الانهيار

- سافر وزير الدفاع، يوآف غالانت، إلى واشنطن على عَجَل، وذلك، بصورة خاصة، من أجل تسريع إمدادات السلاح الأميركي الضروري للجيش، والمطلوب لاستمرار القتال في قطاع غزة، وأيضاً في الحدود اللبنانية، في حال تصاعدت الحرب مع حزب الله من تبادل إطلاق عشرات الصواريخ في اليوم إلى حرب شاملة.
- كما سيتحدّث غالانت أيضاً مع الشركاء في الولايات المتحدة بشأن قضايا أُخرى؛ كالحملة الإسرائيلية المخطط لها في رفح، والخطوات الضرورية المطلوبة من أجل منع المجاعة في قطاع غزة، وأيضاً تجهيز قوات – ليست الجيش الإسرائيلي ولا "حماس" – لتتولى المسؤولية الأمنية عن قطاع غزة.
- ومع جدول أعمال كثيف إلى هذا الحد، يُطرح السؤال: "لماذا ينشغل غالانت بمسألة قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية للحريديم؟" حتى إنه يعلن قبل سفره أنه سيرفض طرح القانون في الحكومة هذا الأسبوع. بصفته جنرالاً كبيراً في هيئة الأركان، لم يقم غالانت بالدفع بمبادرات من هذا النوع، وأيضاً، لم يقم بأي مبادرة شبيهة خلال الأعوام الـ 10 التي كان فيها سياسياً، وكان في أغلب الوقت وزيراً في الحكومات.
- للوهلة الأولى، يبدو أنه بصفته المسؤول عن المنظومة الأمنية في وقت الحرب، فإنه من المنطقي أن يصادق على خطوات تدفع قُدُماً بهذا القانون الفارغ الذي يضعه الائتلاف، ففي جميع الأحوال، يهدف القانون إلى نقل المشكلة إلى المحكمة العليا. ففي اللحظة التي لن تتم الموافقة فيها على

مطلب الأحزاب الحريدية بأن يتضمن القانون بنداً يتخطى المحكمة العليا، كان من الواضح أنه لا يمكن الوصول إلى تفاهُم بشأن صيغة القانون معهم، بحيث يضمن المساواة التي يُريدها قضاة المحكمة العليا.

- وفي الوقت نفسه، حتّى لو لم يتم تمرير القانون، فإن الإعفاء من الخدمة سيتوقف، ومعه أيضاً الميزانيات للمدارس الدينية التي يتم فيها تسجيل المتهربين من الخدمة. ولا توجد لدى أي من الضباط المسؤولين عن الفرز فكرة بأن هذه القضية ستحل مشكلة الجيش بشأن تعبئة الصفوف الناقصة من أجل استمرار القتال.
- صحيح أن الإعفاء سيحوّل في لحظة أكثر من 60,000 رجل حريدي إلى مرغَمين على التجنيد، لكن تجنيدهم عملياً سيكون أكثر تعقيداً من الحملة في رفح؛ فمن يعتقد أن تغيير سياسة الحكومة سيؤدي إلى دخول لواء من الحريديم إلى القتال خلال بضعة أشهر يتوهم، إذ على الرغم من أنه يوجد تجنيد إجباري في إسرائيل، فهو يحدث طواعية، فلا توجد لدى الجيش أي قدرة على فرض التجنيد على جمهور واسع يرفضه.
- يعلم غالانت أن عدم تمرير قانون الإعفاء لن يحل له أزمة النقص في عدد القوات في الحرب الحالية، ويبدو أيضاً خلال الأعوام الـ 10 المقبلة أن هذا الأمر لن يساهم إلاّ في منح جنود الاحتياط، الذين أنهوا 4 أشهر من القتال بعد أشهر طويلة، بعض المعنويات، وأزماتهم الممتدة من ترك العائلات والمصالح التجارية التي استثمروا حياتهم فيها لن تصبح أسهل بسبب عدم تمرير قانون الإعفاء، وغالانت يعلم هذا جيداً.
- في النهاية، يبدو أن غالانت وصل إلى استنتاج لا يمكن التهرب منه؛ وهو أنه لا يمكن الوصول إلى المساواة في التجنيد مع أعضاء الائتلاف الحالي، وأيضاً، لا يمكن الاستمرار في إدارة الحرب، على الأقل ليس كما يعتقد أنها يجب أن تُدار.
- وقد توجّه بنيامين نتنياهو إلى مواجهة علنية مع الإدارة الأميركية، عبْر استخدام الحملة في رفح على الرغم من أن الجيش لا يستعجل خوضها، كما أنه رفض مناقشة أي خطة واقعية لليوم التالي في غزة، وكل هذا يمنع الجيش من التخطيط للأشهر القريبة من القتال، وربما سنوات القتال المقبلة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أيضاً.

- قبل عام، عندما أعلن غالانت أنه لن يصوّت على الانقلاب الدستوري، لم يكن مؤمناً بالحاجة إلى محكمة عليا مستقلة وقوية، إنما كان قلقاً بشأن تأثير الانقلاب الهدّام في تماسُك الجيش. والآن أيضاً، لا توجد لدى غالانت أي مشكلة في استمرار حالة اللامساواة في التجنيد، ولو سمحوا له بإدارة القتال كما يريد هو وهيئة الأركان، فإنه لم يكن ليمانع احتواء الموضوع، كما احتوى سابقاً الوعود للأحزاب الحريدية خلال الاتفاقيات الائتلافية.
- يعرف غالانت أن الحكومة الحالية، وبعد نصف عام تقريباً من القتال، لا تريد وضع أهداف واضحة للاستمرار وهي غير قادرة على ذلك، لذا، فهو يحاول الدفع بالائتلاف إلى نهايته عبر استغلال قضية ذات إجماع جماهيري عليها، وهو يعرف هذه المرة أن نتنياهو لا يستطيع إقالته.
- حتّى الآن، فإن ما يقوم به الحاخامون الحريديم يصب في مصلحته، ومقولة الحاخام الأكبر، يتسحاق يوسف؛ إن طلبة المدارس الدينية سيهاجرون إلى خارج البلد ولن يتجندوا، والتي حصلت على دعم الحاخامين الأشكنازيين، لا تترك أي مهرب لممثليهم في الحكومة. إن صيغة القانون الذي سيتم طرْحه على الحكومة قبل عودة غالانت من واشنطن تشير إلى أنه لا توجد فيه أي أهداف للتجنيد، ولا عقوبات على من يرفض التجند أيضاً... لقد تحولت القضية إلى قضيّة أيديولوجية بالنسبة إلى الحريديم، ولن يتنازلوا عنها، وهذا يساعد غالانت في التمسّك بموقفه، وكذلك يدفع بيني غانتس إلى تبنّي مواقف أكثر حدّة.
- وعلى الرغم من ذلك، فمن غير المؤكد أن الأزمة ستُسقط الحكومة؛ فنتنياهو والشركاء في الائتلاف يستطيعون المصادقة على القانون حتّى من دون دعم وزير الدفاع، وذلك من أجل كسْب الوقت، وهذا على الرغم من أن إمكان تجنيد 61 عضواً من الائتلاف خلال دورة عمل الكنيست المقبلة غير مضمون.
- حتّى لو لم يمر القانون، وأُرغم الحريديم على التجنيد، وتم وقف تمويل المدارس الدينية، فهذا لن يدفع الحريديم إلى الخروج من الحكومة، فَهُم لا يزالون يتمتعون بقوة كبيرة وميزانيات ضخمة، ونتنياهو يستطيع دائماً

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أن يقول: "إنني حاولت"، وحتى لو انسحبوا من الائتلاف، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنهم سيصوتون مع المعارضة من أجل الذهاب إلى انتخابات. حتّى الآن، فإن إمكانات تشكيل حكومة أكثر راحة بالنسبة إليهم ضعيفة، لكن لا يوجد لدى غالانت ما يخسره، فهو يعلم أنه، ومع الحكومة الحالية، لن يستطيع الجيش، حتى لو جنّد آلاف الحريديم، إخضاع "حماس".

آساف ميدني – محلل سياسي
"معاريف"، 2024/3/25

مشكلة اليوم التالي، ما الذي يخفيه نتنياهو وأيزنكوت وغانتس عن الجمهور

- تحدّث الرئيس الأميركي، جو بايدن، ورئيس الحكومة، نتنياهو، في اليومين الأخيرَين للمرة الأولى منذ شهر، وللزعيمَين مصالح قوية مشتركة، لكن ليس من المؤكد أن نتنياهو سينجح في التحرر من القيود التي تكبله، ومن جهته، فإن بايدن لا يستطيع أن يدير ظهره لقاعدته التقدمية.
- بعد المحادثة الأخيرة مع بايدن، والتي جرت قبل شهر تقريباً، أعلن نتنياهو أن إسرائيل تعارض الاعتراف الأحادي الطرف بالدولة الفلسطينية، قائلاً: "هذا سيكون بمثابة منح 'الإرهاب' جائزة"، وأضاف: "إن حلاً كهذا يجري التوصل إليه بالمفاوضات المباشرة، ومن دون شروط مسبقة."
- وقد عرض تسحي هنغبي، رئيس مجلس الأمن القومي، التفاصيل في مقابلة أجرتها معه قناة "كان" 11 الإخبارية، وخصوصاً أن إسرائيل لا ترغب في إدارة حياة الفلسطينيين في غزة، أمّا بشأن الدولة الفلسطينية، فيجب أن تكون خاضعة للسيادة الأمنية الإسرائيلية إلى الأبد، ومعنى ذلك دولة فلسطينية منزوعة السلاح، والمقصود هنا تعديل منهجي ومنطقي اقترحه بايدن. فأين المشكلة؟
- بالنسبة إلى نتنياهو، فإن المقصود مسألة غير شعبية يمكن أن تسبب له خسارة أصوات، ورفْضه هو الذي يدفع بايدن إلى التشدد في مواقفه

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والدعوة إلى وقف القتال ومعارضة عملية عسكرية في رفح، وهو الموقف الذي يحظى بشعبية وسط الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي.

- لكن ليس نتنياهو وحده من يتهرب من معالجة المسألة، فالتفاصيل التي تقدَّم إلى الجمهور الإسرائيلي بشأن "اليوم التالي" جزئية ومبهمة، إذ إن الرغبة في المحافظة على القاعدة هي التي تسيطر على رئيس الحكومة، وكذلك على الوزيرَين، بني غانتس وغادي أيزنكوت. وكي نقول الأشياء ببساطة، فإن كل من يتحدث عن البناء المدني في قطاع غزة يمكن أن يوصَم بأنه من "الوسط" أو أنه "يساري"، من دون الحديث عن مراحل متقدمة أكثر تتضمن إسناد مهمة الإدارة المدنية إلى سلطة فلسطينية متجددة لم تعبّر عن إدانتها لـ"الإرهاب".
- ولا أحد يذكر المرحلة الأخيرة، والتي تتضمن دولة فلسطينية منزوعة السلاح عاصمتها القدس الشرقية، بحسب خطة ترامب العائدة إلى سنة 2022، وذلك ضمن حدود يجري وضعها، ومع وجود قوات إسرائيلية في نقاط أمنية.
- يتعين على قيادة مسؤولة وحكيمة أن تقول ذلك الآن وعلى رؤوس الرماح، وهذا ليس مكافأة لأحداث "مذبحة" 7 تشرين الأول/أكتوبر، إنما هو التصرف الراشد؛ فبعد خيبة الأمل من اتفاق أوسلو الذي أصبح مثقوباً كالجبن السويسري، والانسحاب من لبنان من دون ضمانات أمنية، والانفصال الأحادي الجانب عن غزة، فإن هذه هي الاستراتيجيا الصحيحة، والولايات المتحدة مهتمة بها مع بايدن، وكذلك ترامب والسعودية، وحتى نتنياهو مهتم بها، لكنه مقيد بسلاسل سياسية واجتماعية عميقة.
- فقد اختار [نتنياهو] الائتلاف من دون غانتس وساعر، ومع 64 مقعداً، تاركاً منذ البداية هويته بين يدَي سموتريتش وبن غفير، اللذَين تحولا مع غياب زعامة ليكودية وطنية ليبرالية إلى ممثلَي القاعدة الليكودية، وهذه قاعدة أيديولوجية ذات منحى قومي ديني مسياني يتوسطها نتنياهو، والذي هو أشبه بـ"دريفوس" ليكودي.
- لكن المحكمة برّأت دريفوس من كل التهم التي وُجهت إليه، بينما السردية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

السائدة هي أن المنظومة القضائية لم يعد في إمكانها اتهام نتنياهو... ومن المعقول افتراض أن بن غفير وسموتريتش سيعارضان خطوة اليوم التالي، لأن نتيجتها ستكون إدارة مدنية تقوم بها سلطة فلسطينية متجددة، وفي النهاية دولة منزوعة السلاح.

- إن عدم وجود سياسة لدى نتنياهو يعمق الشرخ مع الولايات المتحدة، سواء مع بايدن أم مع ترامب، ويُلحق الضرر بقدرة إسرائيل على التمسك بالأهداف التي وضعتها لنفسها (القضاء على "حماس"، وتحرير المخطوفين وإعادتهم إلى الوطن). الكرة الآن أصبحت في ملعب نتنياهو.

أخبار وتصريحات

[غالانت يتوجه إلى واشنطن لضمان تدفُق المساعدات الأمنية الأميركية إلى إسرائيل]

"هآرتس"، 2024/3/25

توجّه وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، فجر أمس (الأحد) إلى واشنطن لإجراء محادثات متعلقة بالحرب على قطاع غزة وتبعاتها، وذلك في ظل خلافات بين الجانبَين بشأن تهديد إسرائيل باجتياح مدينة رفح، حيث يتجمع نحو 1.5 مليون فلسطيني، أغلبيتهم العظمى نزحوا من شمال القطاع ووسطه إلى جنوبه.

وعلمت صحيفة "هآرتس" من مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية أن قضية المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة في ظل الجوع الذي يعانون جرّاءه تُعتبر القضية الأهم بالنسبة إلى إدارة الرئيس جو بايدن. وتُظهر هذه الإدارة غضباً على إسرائيل في كل ما يتعلّق بقضية المساعدات الإنسانية، غير أن مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى أكدت أن القضية الأهم في أجندة غالانت خلال زيارته الحالية إلى واشنطن هي ضمان تدفُق المساعدات الأمنية الأميركية إلى إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأضافت أنه على الرغم من تزايُد المطالب في الولايات المتحدة من جانب مسؤولين في الحزب الديمقراطي بفرض قيود على إمداد إسرائيل بالأسلحة، فإن المسؤولين في الإدارة أوضحوا أن قيوداً كهذه ليست مطروحة على جدول الأعمال، ومع ذلك، فقد أشارت المصادر نفسها إلى أن القلق في إسرائيل في هذا الشأن أكبر من السابق، كما أشارت إلى أن غالانت سيطلب تعهدات باستمرار المساعدات الأمنية الأميركية من دون علاقة بالخلافات السياسية بين الدولتَين، وبأن تتسع هذه المساعدات في حال تصعيد القتال في الجبهة الشمالية مع لبنان.

ووفقاً للمصادر الإسرائيلية نفسها، فستتناول محادثات غالانت في واشنطن آخر الأوضاع في الضفة الغربية، إذ تحذّر إدارة بايدن من إمكان حدوث تصعيد أمني واسع، وتطالب إسرائيل بتنفيذ خطوات لتخفيف معاناة الفلسطينيين في الضفة، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية. وكذلك ستتناول آخر التطورات المتعلقة بلبنان وإيران، وسيحاول غالانت حضّ الأميركيين على تصعيد الضغط على طهران من أجل لجم حزب الله.

وبموازاة زيارة غالانت هذه، فمن المتوقع أن يتوجه وفد إسرائيلي آخر إلى العاصمة الأميركية برئاسة وزير الشؤون الاستراتيجية، رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي، تسحي هنغبي، لتقديم خطة إسرائيلية لاجتياح مدينة رفح في جنوب القطاع.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن حذّر، خلال الاجتماع الذي عقده مع "كابينيت الحرب" الإسرائيلي يوم الجمعة الماضي، من أن أي عملية عسكرية ضد رفح لن تحقق أهداف إسرائيل، وستضر بأمنها، وستهدّد بعزلها. وأضاف أنه من الضروري وضع خطة لرفح، وهذا ما ستبحثه الإدارة الأميركية مع وفد إسرائيلي رفيع المستوى سيزور واشنطن لهذا الغرض.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[كاتس: الأمم المتحدة باتت منظمة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل]

"معاريف"، 2024/3/25

اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، الأمم المتحدة بأنها منظمة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل، وذلك في سياق ردٍّ على تصريحات أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، دعا فيها إلى وقف إطلاق النار في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وقال كاتس في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي في منصة "إكس" ("تويتر" سابقاً) الليلة قبل الماضية: "لقد وقف السكرتير العام للأمم المتحدة اليوم في الجانب المصري من معبر رفح، وحمَّل إسرائيل مسؤولية الوضع الإنساني في غزة، من دون أن يدين، بأي شكل من الأشكال، 'إرهابيي' 'حماس' – داعش الذين "ينهبون" المساعدات الإنسانية، ومن دون أن يدين وكالة الأونروا التي تتعاون مع 'الإرهابيين'، ومن دون الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المخطوفين الإسرائيليين."

وأضاف كاتس أنه في ظل قيادة غوتيريش، أصبحت الأمم المتحدة منظمة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل، وتؤوي "الإرهاب" وتشجعه.

وكان غوتيريش قد أكد في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، خلال قيامه بزيارة إلى معبر رفح من الجهة المصرية أول أمس (السبت)، أن الفلسطينيين من أطفال ونساء ورجال يعيشون كابوساً لا ينتهي في ظل أوضاع كارثية. وأضاف أنه كما أن لا شيء يبرر الهجمات المروعة التي قامت بها حركة "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإنه أيضاً لا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

وأضاف غوتيريش: "الآن، وأكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ولقد جئت إلى هنا حاملاً أصوات الأغلبية العظمى

من دول العالم التي سئمت ما يحدث من هدم للمنازل وقتْل لعائلات وأجيال بأكملها في ظل مجاعة تحيق بكل السكان."

وأشار غوتيريش إلى أن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع مصر لتسهيل تدفُق المساعدات إلى القطاع. كما أنه دان منع إسرائيل تدفُق المساعدات، وقال إن توقُف شاحنات الإغاثة المحتجزة على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة في صف طويل هو تصرُّف مثير للغضب، وأكد أن الوقت حان كي تقدّم إسرائيل التزاماً صارماً بإدخال المساعدات إلى جميع أنحاء غزة من دون قيود.

[تقرير: غانتس يهدّد بالانسحاب من حكومة الطوارئ في حال قيام ائتلاف نتنياهو بتمرير قانون التجنيد الجديد من دون إلزام الشبان اليهود الحريديم بالخدمة في صفوف الجيش]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/25

هدد الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي ورئيس تحالف "المعسكر الرسمي"، بني غانتس، أمس (الأحد) بالانسحاب من حكومة الطوارئ الإسرائيلية في حال قيام ائتلاف بنيامين نتنياهو بتمرير قانون التجنيد الجديد من دون إلزام الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] بالخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وجاء تهديد غانتس هذا في إثر كشف النقاب عن مسودة لهذا القانون، بادر إليها رئيس الحكومة، نتنياهو، بهدف إرضاء أحزاب الحريديم في حكومته لتكون بديلاً لقانون التجنيد الذي تطرحه وزارة الدفاع الإسرائيلية.

وأثارت مسودة القانون هذه ردات فعل غاضبة في الحلبة السياسية الإسرائيلية. وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، قبيل مغادرته إسرائيل إلى واشنطن فجر أمس، أنه يعارض مسودة القانون ولن يؤيدها.

وعبّر عدد كبير من أعضاء الكنيست من المعارضة عن معارضتهم لمسودة القانون، ووصفوها بأنها لا تحقق المساواة في تحمُّل العبء.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقال غانتس في بيان مصوّر إن مشروع قانون التجنيد كما صاغه رئيس الحكومة "هو فشل أخلاقي خطِر، وسيؤدي إلى شرخ داخلي عميق في وقت يتعين فيه أن نقاتل معاً ضد أعدائنا. ومن ناحيتنا، فإننا سنعمل على عدم تمرير قانون كهذا بهذا الشكل المعيب."

وأضاف غانتس: "في حال تمرير مشروع القانون هذا، فإننا لن نتمكن من النظر في أعين المقاتلين الموجودين داخل الحدود وخارجها والمُطالبِين بتمديد فترة خدمتهم خلال الحرب الحالية [في قطاع غزة]. ولن نتمكن من النظر مباشرة في عيون جنود تشكيلات الاحتياط الذين يتركون وراءهم عائلاتهم ومصالحهم التجارية. إن تشريع قانون كهذا خلال فترة الحرب هو أقرب إلى رفع راية سوداء."

وشدّد غانتس على أنه لن يتمكن هو ووزراء "المعسكر الرسمي" من أن يبقوا أعضاء في حكومة الطوارئ الإسرائيلية الحالية إذا ما تم تمرير مشروع قانون كهذا في الكنيست، وأُدخل إلى كتاب قوانين دولة إسرائيل، كونه يضر بوحدة الدولة وأمنها، وخصوصاً في زمن الحرب.

ويُذكر أنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية تقديم موقفها من "قانون التجنيد" إلى المحكمة الإسرائيلية العليا حتى نهاية الأسبوع الحالي، وإلاّ فإن عليها فرض التجنيد الإلزامي على الشبان الحريديم، بدءاً من مطلع نيسان/أبريل المقبل. وتنص مسودة مشروع القانون التي طرحها نتنياهو على رفع سن الإعفاء من التجنيد للشبان الحريديم من 26 عاماً إلى 35 عاماً، ولا تحدّد المسودة عدد المجندين الحريديم، وتنص على أن تنفيذ القانون بشأن تجنيد الحريديم سيبدأ فقط بعد 3 أعوام.

وكان غالانت قد أعلن قبل أسبوعَين أنه سيقدّم "قانون التجنيد" للمصادقة عليه في الكنيست فقط في حال وافقت عليه جميع الأحزاب في الحكومة، وذلك على خلفية معارضة كتلة "المعسكر الرسمي" برئاسة غانتس استمرار إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية.

ووصف رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة عضو الكنيست، يائير لبيد، مسودة القانون التي بادر إليها نتنياهو بأنها قانون التهرب من التجنيد، وبأنها

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تعكس وجه أكثر حكومة مروعة في تاريخ الدولة، كما وصف الحكومة بأنها حكومة التهرّب من المسؤولية الوطنية، وحكومة التمييز بين دم وآخر.

كذلك أعربت جميع حركات الاحتجاج ضد خطة إضعاف الجهاز القضائي عن معارضتها لمسودة القانون التي يطرحها نتنياهو. وجاء في بيان صادر عن هذه الحركات أن الحكومة الإسرائيلية الحالية التي وصفتها بأنها حكومة الإخفاق تواصل دفع إسرائيل نحو الهاوية وتعتزم المصادقة على قانون لا يشمل عدد المجندين ولا أي عقوبات، إنما يشمل فقط تخليداً لإعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية. وأضافت أنه بالنسبة إلى هذه الحكومة، ففي إمكان الدولة أن تحترق طالما أن المتهمين بأكبر إخفاق شهدته الدولة في تاريخها يواصلون الجلوس على كراسيهم الوثيرة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني في سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة في الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولي هو مجرد أمر سياسي، وإذا كان له أن يساهم في مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسي محنك يرمي إلى تحدي النظام الجيوسياسي الذي يعزز الاستبداد القائم ويسانده في وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخي، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولي وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التي تجري خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر